مجتمع

تحذير من مشكلات المخدرات نتيجة أزمة أوكرانيا

حذّر المركز الأوروبي لرصد المخدّرات والإدمان التابع للاتحاد الأوروبي، ومقرّه لشبونة، أمس الثلاثاء، من أنّ الحرب في أوكرانيا قد تخلق «نقاط ضعف جديدة» في أوروبا أمام تجارة المخدّرات غير القانونية من خلال إحداث تحوّلات في طرق التهريب وربما تعريض مزيد من الناس لتعاطي هذه المواد. أضاف المركز في تقريره السنوي أنّ كثيرين من الذين عانوا من ضغوط نفسية شديدة في أثناء الصراع قد يكونون أكثر عرضة لمشكلات التعاطي مستقبلاً، لافتاً إلى أنّ أولئك الذين لم يكونوا يتعاطون المخدّرات معرّضون للخطر كذلك. (رويترز)

دراسة: الألياف الغذائية قد تحمي الجلد من الحساسية

وجدت دراسة جديدة نشر نتائجها موقع ساينس ديلي أنّ التخمّر الميكروبي للألياف الغذائية في الأمعاء يمكن أن يحمي من أمراض الجلد التحسسية، إذ يلي هذه العملية إنتاج أحماض دهنية تحمي من التهاب الجلد. وقد أُعدّت الدراسة في جامعة لوزان السويسرية، وتوصّلت إلى أنّ للأحماض الدهنية قصيرة السلسلة فوائد صحية تتجاوز القناة الهضمية، لتطاول مثلاً الجلد والرئتَين والقلب والأوعية الدموية. ونجد الألياف الغذائية في الأطعمة النباتية، من قبيل الخضروات والفواكه والمكسّرات والبقوليات والحبوب الكاملة. (قنا)

فوضى مناخية محتّمة

العالم مهدّد بمواجهة «فوضى مناخية». هذا ما حذّر منه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، لافتاً إلى أنّ تعهدات معظم الدول بشأن مواجهة التغيّر المناخي «ليست كافية». جاء ذلك في «القمة العالمية النمساوية السادسة» للمناخ، أمس الثلاثاء، في العاصمة النمساوية فيينا. ويشارك في المؤتمر الذي يُعَدّ جزءاً من «مبادرة أرنولد شوارزنيغر للمناخ»، رؤساء حكومات ورجال أعمال وعلماء وممثلو المجتمع المدني من مختلف بلدان العالم، لتبادل الآراء بشأن أولويات العمل المناخي.

وقال غوتيريس إنّ «نافذة منع أسوأ آثار أزمة مناخ تنغلق بسرعة، والالتزامات الوطنية الرامية إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول 2050، سوف تؤدّي عكساً إلى زيادة الانبعاثات بنحو 14 في المائة في خلال هذا العقد»، أضاف: «اسمحوا لي أن أكون صريحاً بالقول إنّ معظم التعهدات الوطنية بشأن المناخ ليست كافية، وهذا التقاعس من جانب عدد كبير من حكومات دول العالم سوف تكون له عواقب وخيمة»، وأكّد أنّ «ما يقرب من نصف البشرية في منطقة الخطر، وفي الوقت الذي يجب أن نتّحد فيه جميعاً في الكفاح من أجل حياتنا، تمزّقنا حروب لا معنى لها وتتفاقم أزمة الطاقة بسبب الحرب الحالية في أوكرانيا»، وأوضح أنّه «لو كنّا استثمرنا بشكل كبير في الطاقة المتجدّدة في الماضي، لما صرنا الآن تحت رحمة عدم استقرار أسواق الوقود الأحفوري».

(الأناضول)

(فوك فالسيتس/ Getty)

أطفال أفغان... حرمان من الغذاء فأمراض

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بعدما سيطرت حركة طالبان على الحكم في أفغانستان في أغسطس/ آب من عام 2021، سُجّل تدهور على صعد كثيرة في البلاد، لا سيّما مع مئات آلاف العاطلين من العمل، ومئات آلاف المواطنين الذين توجّهوا إلى دول مختلفة بحثاً عن الرزق. وبحسب ما أفاد تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، فإنّ 97 في المائة من الأفغان يواجهون الفقر الذي تنجم عنه مشكلات مختلفة. وفي ظلّ الوضع المعيشي المتردّي في البلاد اليوم، يُعَدّ الأطفال من أكبر الضحايا نظراً إلى تأثّرهم الأكبر بالأزمات، علماً أنّ الأفغان ينجبون كثيراً بحكم الأعراف القبلية.

طيب آغا جان، أبٌ لثمانية أولاد، كان يعمل في السابق سائقاً في مؤسسة أوروبية وكان يتقاضى راتباً قدره 500 دولار أميركي يستطيع من خلاله تدبير أمور أسرته. لكنّ انهيار النظام السابق تسبّب في إغلاق المؤسسة أبوابها، وبالتالي صار عاطلاً من العمل. وما ادّخره من المال، صرفه في خلال الأشهر الأولى التي لحقت سيطرة حركة طالبان، إلى جانب المبلغ الذي دفعته المؤسسة لموظفيها عند الإقفال، والذي يساوي راتب ثلاثة أشهر. وبعد ذلك، حاول تأسيس مشروع تجاري، غير أنّه خسر فيه. يقول طيب آغا جان لـ«العربي الجديد»: «ما كنت أتوقّع أن يحلّ بنا كل هذا. لقد تغيّرت الأمور فجأة، ومن دون تمهيد انهارت الحكومة وتعطلت الأعمال وبقيتُ بلا مصدر رزق، فيما أولادي كثيرون. هم ثمانية، أصغرهم طفلة تُدعى رويدة وتبلغ من العمر ثمانية أشهر، فهي وُلدت بعد سيطرة طالبان على كابول». وبعد فشل المشروع التجاري، انضمّ إلى عمّال مياومين كثيرين ينتظرون من يشغّلهم. ولا يخفي أنّه لا يجد فرصة عمل في معظم أيام الأسبوع، «وفي حال توفّرت واحدة يكون العمل شاقاً وفي مقابل ضئيل». وأكثر ما يقلق طيب هو «وضع أطفالي الصغار، خصوصاً رويدة التي لا تستطيع أمّها إرضاعها في حال لم تأكل كفاية. أمّا الأولاد الآخرون، ففي بعض الأحيان لا يحصلون حتى على الخبز، من دون ذكر الحليب والبيض وغيرهما من الأغذية التي كانوا يتناولونها قبل انهيار النظام السابق». ويتابع: «واليوم، صار الأطفال يصابون بأمراض مختلفة بسبب عدم حصولهم على التغذية المطلوبة. وعندما أصطحبهم إلى الطبيب، يوصيني بالغذاء الجيّد، وهو غير متاح».

ولا يُعَدّ أولاد محمد محسن أفضل حالاً من أولاد طيب آغا جان. وهؤلاء يعيشون في منطقة خوشحال خان، فيما والدهم يبيع الخبز الأفغاني المعروف بـ«بولاني». يُذكر أنّ أولاد محمد محسن أربعة، أصغرهم سناً صبي يُدعى فدا محمد ويبلغ من العمر عاماً ونصف عام. ويقول محمد محسن: «أولادي صغار ويحتاجون إلى رعاية كافية وأنا لا أملك شيئاً. زوجتي تعدّ الخبز في البيت وأنا أخرج لبيعه. بالتالي أنشغل أنا بالبيع وزوجتي بإعداد الخبز لكنّ أولادي لا يجدون طعاماً مناسباً لهم». يضيف: «لا أذكر متى طهونا اللحم في البيت للمرّة الأخيرة. وإذا أحضرنا الحليب من السوق، نضيف إليه كمية كبيرة من المياه حتى يكفي الجميع»، مؤكداً أنّ «حياتنا دُمّرَت بشكل كامل، وصرت أعاني من أمراض نفسية».

ويتابع محمد محسن أنّ «أولادي يعانون من أمراض مختلفة، ولا أملك المال لاصطحابهم إلى الطبيب. لذا أشتري لهم الفيتامينات من الصيدلية، لكنّ أوزانهم تنقص»، مشيراً إلى أنّ «زوجتي تشتكي من الأمر يومياً، لكنّني أنا لا أستطيع القيام بأيّ شيء».

وفي هذا الإطار، يقول المتخصص في طبّ الأطفال، عزت الله حامد لـ«العربي الجديد» إنّ «سوء التغذية بين الأطفال يُعَدّ أمّ الأمراض، ويأتي نتيجة عدم حصول الطفل على الغذاء والفيتامينات اللذَين يحتاج إليهما، وبالتالي يتعرّض لضعف المناعة ولأمراض مختلفة. فيُهزَم أمام الأمراض إذ يعجز جسمه عن المقاومة». ويشير إلى أنّ «الأطفال الذين أعاينهم بمعظمهم، أمراضهم ناجمة عن ضعف المناعة التي يتسبّب فيها عن سوء التغذية»، مشدّداً على أنّ «الوضع في بلادنا كارثي. فالطعام لا يصل بشكل كافٍ إلى الأطفال، علماً أنّهم جزء من هذا المجتمع الذي يعاني من أشدّ أنواع الفقر. وفي ما يخصّ الأطفال الرضّع، فمعاناتهم تكمن بأنّ أمهاتهم يعجزنَ عن إرضاعهم لعدم حصولهم على الغذاء المناسب».

تقزّم بين الصغار

أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في يونيو/ حزيران الجاري بأنّ تزايد الجوع وسوء التغذية بين الأطفال الأفغان مثير للقلق. وبيّنت في تقرير آخر أنّ أفغانستان من بين الدول حيث معدّلات التقزم الأعلى في العالم بين الأطفال دون الخامسة، ونسبة الأفغان الصغار المصابين بالتقزّم تصل إلى 41 في المائة.

تحقيق

بعدما راحت الجامعات الخاصة تطالب بالأقساط بـ«فريش دولار»، تذهب المدارس في الاتّجاه ذاته، أو هي تمهّد للأمر. وهذا المصطلح الذي يشيع استعماله في لبنان اليوم، يعني بكلّ بساطة الدولار الأميركي ليس إلا

مدارس لبنان

التعليم الخاص تحت رحمة العملة الصعبة

بيروت ـ **سارة مطر**

كثر من تلاميذ المدارس الخاصة في لبنان الذين يمثّلون ما يقارب ثلثي تلاميذ لبنان في المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسّطة والثانوية، يواجهون إمّا الانتقال إلى التعليم الرسمي وإمّا التسرّب المدرسي في حال عجز ذوويهم عن تأمين «فريش دولار»، وسط الأزمة المعيشية الخانقة التي تشهدها البلاد.

وسداد الأقساط بالدولار الأميركي وليس بما يعادله بالليرة اللبنانية بحسب سعر الصرف الرسمي ولا بحسب السوق الموازية، يبدو أمراً لا مفرّ منه. فقد عمدت أخيراً، قبيل انتهاء العام الدراسي الجاري 2021-2022، المدارس الخاصة بمعظمها، من بينها تلك شبه المجانية، إلى توجيه رسائل إلى أولياء أمور التلاميذ تُبلغهم فيها بضرورة دفع جزء من القسط بالدولار الأميركي وفي مُهل محدّدة، وإلا يفقد أبناؤهم مقاعدهم الدراسية المحجوزة للعام الدراسي المقبل. يُذكر أنّ مدارس كثيرة قدّمت «عرضاً خاصاً»، مفيدة الأهالي بأنها سوف تعمد إلى حسم عن كلّ تلميذ إضافي في العائلة الواحدة، إذ هي تشعر بما تقاسيه العائلات اليوم. وبدلاً من تحديد نسبة بالدولار، لجأت مدارس إلى اعتماد زيادات على الأقساط حدّدتها بالدولار الأميركي، وقد تفاوتت بين مدرسة وأخرى وبين مرحلة تعليمية وأخرى، علماً أنّ المبالغ المطلوب سدادها بالدولار تتراوح ما بين 150 دولاراً ونحو 1500 دولار الذي يُعَدّ مبلغاً خيالياً. وقد اختلفت كذلك تسميات تلك الزيادات، فثمّة مدارس وضعتها من ضمن إطار «تغذية صندوق دعم المدرسة»، وثمّة أخرى صنّفتها «مساهمة سنوية لتشغيل المدرسة وتطويرها»، في حين برّرت مدارس عديدة الأمر بأنّ «الوضع الاستثنائي يتطلّب تدابير استثنائية، وبالتالي فإنّ مدخل الحلّ يكمن في تقاضي مبالغ فريش من الأهالي». وبخلاف التعميم الصادر في 30 مايو/ أيار الماضي، والذي اعترض عليه اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة في لبنان، حول دعوة المدارس الخاصة إلى «تحديد أقساطها، إن لناحية قيمتها، أم لجهة العملة التي يقتضي أن يتمّ الدفع بها»، حذّر وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال عباس الحلبي مطلع شهر يونيو/ حزيران الجاري من أنّ «الدفع بالدولار مخالف للقانون وللأخلاقية التي يجب أن نتعامل فيها»، مذكّراً بأنّ «القانون يحظر، لا بل يُجرّم على المدارس استيفاء الأقساط بالعملة الأجنبية أي بالدولار، وبولي وزارة التربية حقوقاً وقدرة على ضبط هذا الموضوع». وقد فصّلت مدارس عديدة أقساطها بالدولار وبالليرة، إلى جانب تكاليف النقل والتأمين الصحي والقرطاسية وغيرها، لافتة في رسائلها إلى إمكانية تبدّل الأقساط والرسوم بحسب سعر الصرف اليومي للدولار الأميركي وكذلك وفق سعر صفيحة البنزين.

عام دراسي «طبقي وصعب»

يوضح مدير عام التربية ورئيس مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم العالي عماد الأشقر لـ«العربي الجديد»، أنّ «الوزير الحلبي حدّد العملة الوطنية كعملة أساسية، وأوضح في تعميمه الأخير رقم 23 كلّ الأصول والزيادات بالأقساط. ونحن ملتزمون بالقانون رقم 96/515 المتعلّق بتنظيم الموازنة المدرسية السنوية لكلّ مدرسة خاصة غير مجانية». ويشدّد الأشقر على أنّ «المطلوب اليوم هو تفعيل المجالس التحكيمية التربوية، وهو الملف القابع في أدراج الحكومة اللبنانية منذ عام 2016، إذ إننا اليوم أمام مجلس تحكيمي وحيد ما زال قائماً في محافظة جبل لبنان، وفي عهدته نحو 34 قضية لموازنات مدارس مخالفة لأصول القانون رقم 515. وماذا عن الموازنات المدرسية المخالفة التي تردنا؟ إلى أين نحيلها؟».

وعن قدرة المدارس الرسمية على استيعاب أعداد التلاميذ المحتمل انتقالهم من التعليم الخاص إلى الرسمي، يقول الأشقر: «ثمّة مدارس قادرة على الاستيعاب، لكنّ أخرى شديدة الاكتظاظ. وقد أطلقنا مع منظمة يونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) والبنك الدولي وجهات داعمة خطة خمسية، تشمل توسعة المدارس القائمة وبناء مدارس جديدة، لنضمن حصول كلّ تلميذ على مقعد دراسيّ بحلول العام الدراسي المقبل». وإذ أضاف «لكنّنا مُتّجهون نحو عام دراسي صعب ونحو طبقية في المدارس الخاصة»، أمل بـ«عدم تسجيل أيّ تسرّب مدرسي».

«الحولرة» غير قانونية

من جهتها، ترى رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة لمى الطويل أنّ «هذه الفوضى العارمة والعشوائية في تحديد الأقساط ودولرتها ما زال قائماً في محافظة جبل لبنان، وفي عهدته نحو 34 قضية لموازنات مدارس لم تُحل إلى اعتماد الدولرة؟ وعلى أيّ أساس علمي توافق وزارة التربية على هذه الزيادات؟». تضيف الطويل في حديثها إلى «العربي الجديد» أنّ «الزيادة حتمية في ظلّ الأوضاع الراهنة، لكنّها يجب أن تكون قانونيّة ومدروسة ومدقّقة وشفّافة ومراقبة من قبل لجان الأهل ووزارة التربية. كذلك يجب أن توافق عليها الهيئة المالية في لجان الأهل، وأن يحدّد وزير التربية سقفاً لها. فهل الشعب اللبناني قادر على تأمين الفريش دولار، لا سيّما موظّفو القطاع العام وبعض موظّفي القطاع الخاص الذين ما زالت رواتبهم على سعر صرف 1500 ليرة لبنانية تقريباً للدولار الواحد؟». يُذكر أنّ سعر الصرف في السوق الموازية يبلغ نحو 28 ألف ليرة للدولار الواحد. وتدعو الطويل إلى «مساواة أولياء الأمور بالعسكريّين وعناصر قوى الأمن الذين أعفوا من قبل اتحاد المؤسّسات التربوية الخاصة من الدفع بالدولار». وإذ تشير الطويل إلى أنّ «الأقساط غير منطقيّة»، تشدّد على أنّ تحديدها في الوقت الراهن يُعَدّ «مخالفة قانونية واضحة في ظلّ صمت تامّ من قبل وزارة التربية. فوفق القانون 515، تُدرس الموازنة ويُحدّد القسط في الفصل الدراسي الأول، أي في يناير/ كانون الثاني. كذلك فقد أصدر الوزير تعميماً مبطّناً مبهماً. من هنا، فإنّ غضّ نظر الوزير عن أداء إدارات المدارس الخاصة، بات أمراً مقلقاً، خصوصاً في ظلّ غياب المجالس التحكيمية التربوية التي لم تتشكّل منذ سنوات، والتي كلّما غُيّر وزير جديد يتجدّد معه الخلاف على الحصص في هذه المجالس، ما معناه أننا لا نملك كأهل قضاءً نلجأ إليه في حال ظُلمنا».

هنّا الحفاظ على رسالتنا التربوية

في الإطار نفسه، يوضح أمين عام المدارس الكاثوليكية في لبنان ومنسّق اتحاد المؤسّسات التربوية الخاصة الأب يوسف نصر لـ«العربي الجديد» أنّ «المبلغ المطلوب بالدولار الأميركي ليس جزءاً من القسط، إنّما هو مساهمة لدعم إنشاء صندوق تعاضديّ مستقل يساهم فيه الأهل والجهات المانحة، بهدف تأمين المصاريف التشغيلية للمؤسّسات، خصوصاً تلك التي تُدفع بالدولار، من محروقات وتأمين صحي وأجهزة ومستلزمات، بالإضافة إلى دعم المعلّمين بمساعدة اجتماعية في هذا الظرف الصعب». وفي حين يؤكّد نصر الالتزام بالقانون 515، يقول إنّ «الموازنة بالليرة اللبنانية سوف تبقى كما هي وكذلك سوف تبقى خاضعة لرقابة لجنة الأهل. لكنّنا بسبب الظروف الاقتصادية العصيبة، اخترنا إنشاء الصندوق المذكور للحفاظ على رسالتنا التربوية. فقد يكون الصندوق هو الحلّ، لكنّه في حاجة كذلك إلى توافق مع نقابة المعلمين واتحادات لجان الأهل، ليكون مشروعاً توافقيّاً، إذ لن نُقبل بأن يكون على حساب الطبقة الفقيرة وغير المقتدرة». ويناشد نصر الجهات المانحة بأن «تساهم معنا في الحفاظ على النظام التربوي المهدّد اليوم، في حال استمرّت الظروف على ما هي عليه. فثروة لبنان بالدرجة الأولى تكمن بعلمه وفكره وثقافته». وفي سياق متّصل، أفادت مستشارة الأمين العام لمدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية غنى البدوي «العربي الجديد» بأنّ «الدراسات المالية لمدارس المقاصد لم تُنجز بعد، ولن تنتهي قبل أواخر الشهر الجاري (يونيو). وحينها تتّضح التفاصيل مجملها، في ما يتعلّق بأقساط العام الدراسي المقبل».

عائلات منهكة

في المقابل، يبدو الامتعاض واضحاً على الأهالي. وتحكي رشا أمّ لولدَين متمدرسَين عن شكوكها حول «اتفاق ضمنيّ بين المدارس الخاصة لاستيفاء جزء من القسط بالعملة الصعبة»، قائلة لـ«العربي الجديد» إنّ «قسط ابنتي في صف الشهادة المتوسطة سوف تصير قيمته 200 دولار أميركي وثمانية ملايين ليرة لبنانية (نحو خمسة آلاف و275 دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي، ونحو 285 دولاراً بحسب سعر الصرف في السوق الموازية)، تُضاف إلى ذلك 900 ألف ليرة (نحو 595 دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي، ونحو 32 دولاراً بحسب سعر الصرف في السوق الموازية) كرسم تسجيل، ونحو 60 دولاراً للتأمين الصحي، من دون احتساب كلفة الكتب والقرطاسية».

لا بدّ من سداد مبلغ معيّن بالدولار الأميركي حتى يضعوا مقاعدهم في العام الدراسي المقبل (حسين بيضون)

737,550
هو عدد تلاميذ المدارس الخاصة في لبنان، فيما إجمالي عددهم في البلاد يبلغ مليونا و75 ألفا و141 تلميذاً

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

ثقة مدارس فرضت دفع جزء من القسط بالدولار في مُهل محدّدة

القانون يحظر على المدارس استيفاء الأقساط بالعملة الأجنبية

خلّ الخشب

ابتكار غزّي لمشاكل التربة

تؤثّر مشاكل التربة على المواسم الزراعية خصوصاً النباتات الموسمية. وابتكر مهندسان في قطاع غزة وسيلة أظهرت تجارب فعّاليتها في معالجة هذه المشاكل عبر «خل الخشب»

غزة ـ **امجد ياغي**

في أقصى شمال قطاع غزة، يوجد المهندسان محسن أحمد وأمنة العفيفي في أرض زراعية تبعد مئات الأمتار عن الحدود مع الاحتلال الإسرائيلي، ويواصلان يومياً تطوير تجارب معالجة مشاكل التربة من خلال مُنتج «خل الخشب» الذي يستخلصونه من أخشاب أشجار مقلّمة باستخدام تقنية التقطير الحراري. ووجد المهندسان أنّ الابتكار هو الطريقة المعقولة الأكثر مثالية لمكافحة مشاكل التربة بالاعتماد على أنواع أخشاب متوفرة، وصنعا جهازاً يعمل يدوياً لاستخراج «خل الخشب»، ووضعاه في حقل زراعي.

محسن أحمد (38 عاماً) متخصص في تصميم الغرافيك ويهوى الزراعة منذ كان مراهقاً، باعتباره يعيش بين مزارعين يعرف الكثير من مشاكلهم المرتبطة بالصقيع وارتفاع الحرارة. ودفعه ذلك إلى البحث عن حلّ لمشاكل التربة بالتعاون مع زميلته أمنة العفيفي (29 عاماً)، ووجدا أنّ «خل الخشب» يحمي النباتات من التغيرات المناخية المفاجئة، ويكافح الأمراض البكتيرية، ويزيد خصوبة التربة وحيويتها ويخلق بكتيريا نافعة.

وخلال بحوثه وجد أحمد أنّ «خل الخشب» استخدم قديماً في دهن الخشب أو مضاداً للجرب، وفي الفترة الأخيرة مبيداً للحشائش والآفات، وكنوع من السماد. ونجح مع زميلته في اختبار استخدام المنتج بالتعاون مع عدد من مزارعي أشجار الزيتون، وحصلا على نتائج إيجابية في معالجة مشاكل التربة.

يوضح أحمد في حديثه لـ«العربي الجديد» أن أبرز المشاكل التي تواجهها التربة في قطاع غزة إلى جانب الصقيع والملوحة، ظهور ديدان «النيماتودا» الضارة التي تقضي على النباتات، والإصابة بأمراض العفن الفيروسي والفطري، إلى جانب قلة الوعي ببعض الأمراض التي تضرب مواسم المحاصيل بسبب تأثيرات التغيرات المفاجئة للمناخ. ويكشف أنّ تجارب استخدام «خل الخشب» أثمرت نتائج جيدة في الحماية والتقليل من أضرار الملوحة، وطرد أنواع من الديدان الضارة وغيرها. يضيف: «تخصصي يعيد من مجال الزراعة، لكن الرابط المشترك هو مزج المعلوماتية بالكيمياء، وفي أي حال شغفي كبير بالزراعة، وأملك معرفة كبيرة بالقطاع، وأحاول الإفادة من تجارب المزارعين ذوي الخبرات والكفاءات التي تمتد سنوات طويلة، وأتطلع إلى مواصلة ابتكار منتجات طبيعية للاستغناء عن الأسمدة الصناعية، ونشر ثقافة الزراعة العضوية واستخدام أساليب صحية بالزراعة والبحث فيها كمصدر دخل مستمر لهم». ويستخدم «خل الخشب» في رش المزروعات وريّها خصوصاً الخضروات والفواكه الموسمية، علماً أنّ أحمد وأمنة واجها في البداية صعوبة في إنتاج كميات من «خل الخشب» كونه يحتاج إلى انحلال حراري لم يملكا خبرة كافية في أساليب تحقيقه، ما دفعهما إلى الاستعانة بخبرات مهندسين فلسطينيين وآخرين من مصر، وبينهم مهندسون حصلوا على خبرات من اليابان. وأجرى أحمد وأمنة تجارب على أنواع الخشب الموجودة والمتوفرة في قطاع غزة، وحاولا إنتاج الخل من أخشاب عدة، لكنهما وجدا أنواع أخشاب ذات خصائص متقاربة وبعضها مختلف، وصولاً إلى تحديد أفضلها لإنتاج الخل، وهي أخشاب أشجار الزيتون ومخلفات أشجار الحمضيات والخيزران.

وساعد تخصص أمنة في الكيمياء في تنفيذ تجارب بالاعتماد على مراجع إنكليزية عرضت لأفضل الطرق والابتكارات الزراعية التي ظهرت وسط أزمات إنسانية مماثلة لتلك في قطاع غزة، وحققت فوائد في تأمين الغذاء والأغراض الزراعية. وشارك أحمد وأمنة في مسابقة للابتكارات البيئية شهدت تقديم 300 مشروع زراعي تأهل منها 30 للمرحلة النهائية، وانتزعا المركز الأول. وتقول أمنة لـ «العربي الجديد»: «المشروع جديد ويشمل تكنولوجيا للتقطير الحراري تحاول معالجة المشاكل التي شهدتها المواسم الزراعية والمحاصيل في الفترات الأخيرة».

تضيف: «يفكك خل الخشب الأملاح في التربة ويخفف تكدسها، علماً أن وجودها في المزروعات يرتبط بقرب الأراضي من شاطئ البحر، واحتواء المياه الجوفية كميات كبيرة منها. أيضاً تشمل مشاكل الديدان الضارة أكثر من ثلثي أراضي قطاع غزة». وتوضح أنّ «الجهاز لا يزال يستخدم تقنيات أولية، ويخلو من تقنيات ضبط الكميات للتحكم بالإنتاج، والتي تتطلب توفير دعم مالي، علماً أن تطوير التقنيات سيسمح بتسريع الإنتاج وبالتالي معالجة المشاكل في وقت أسرع. ونحن نستهدف تحديداً القضاء على بيوض الديدان الضارة».

محسن أحمد وأمنة العفيفي خلال إنتاج «خل الخشب» (محمد الحجار)

يحمي «خل الخشب» النباتات من التغيرات المناخية (محمد الحجار)

بريطانيا: الاستراتيجية القومية للغذاء تتجاهل الفقراء والمناخ

لا يبدو أنّ الاستراتيجية القومية للغذاء التي أطلقها رئيس الوزراء بوريس جونسون تحظى بتأييد الخبراء وعدد من الوزراء والمنظمات المعنية بالغذاء والبيئة، ويرى البعض أنها ستساهم في زيادة نسبة الفقر في البلاد ولن تحد من السمنة

يعاني كليون في بريطانيا من زيادة في الوزن (مات كاردي/ Getty)

لندن ـ **كاتيا يوسف**

قبل عامين، وعد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بالعمل على الحدّ من السمنة في البلاد. إلا أنّ الإستراتيجية القومية للغذاء التي أصدرها في 12 يونيو/ حزيران واجهت انتقادات عديدة. واعتبر هنري ديمبلبي الذي يرأس مجموعة من المسؤولين والمتخصصين الغذائيين أولكت إليهم الحكومة مهمة مراجعة النظام الغذائي البريطاني، أن ما طرح ليس إستراتيجية، كونها لا تتضمن أسباباً واضحة للمشاكل التي تواجهها في الوقت الحالي وما يجب القيام به، محذراً من أنها قد تعني أن المزيد من الأطفال سيعانون من الجوع.

وعلى الرغم من تحذيرات ديمبلبي من العواقب الصحية الوخيمة للسمنة في بريطانيا، إذ يعاني 64 في المائة من البالغين و40 في المائة من الأطفال من زيادة في الوزن أو السمنة، وارتباط الوزن الزائد ارتباطاً وثيقاً بالفقر، تجاهلت الإستراتيجية العديد من توصياته، بما في ذلك الإجراءات الحكومية بشأن السمنة وضريبة الملح والسكر. بدورها، أصرت وزير الدولة للزراعة والثروة السمكية فيكتوريا برنتيس على أن مثل هذه الضريبة ستكون «أداة غير حاسمة» لمعالجة مشكلة معقدة. وقال النقاد إنّ إستراتيجية جونسون الغذائية الجديدة لبريطانيا لا تحتوي فعلياً على أي تدابير جديدة لمعالجة الكلفة الباهظة للغذاء أو جوع الأطفال أو السمنة أو حالة الطوارئ المناخية.

في المقابل، دافع جونسون عن إستراتيجية الغذاء الجديدة للحكومة، ونفى فشل المقترحات في معالجة السمنة خلال زيارته مزرعة في كورنوال (مقاطعة في أقصى جنوب المملكة المتحدة) في 13 الشهر الجاري. وقال إن أفضل طريقة لفقدان الوزن هي تناول كميات أقل من الطعام. وفي ما يتعلق بضريبة السكر والملح، أوضح أنّ ما يعاني 64% من البالغين و40% من الأطفال من زيادة في الوزن أو السمنة

طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال في عمر الدراسة يعيش في فقر

لا نريد فعله الآن هو البدء في فرض ضرائب جديدة على الناس، ما سيزيد من ارتفاع كلفة الطعام. وكما أوردت صحف بريطانية، كان يجب أن تستجيب الإستراتيجية بشكل رئيسي لتوصيات ديمبلبي، الذي كتب تقريرين بتكليف من الحكومة حول السمنة والبيئة. ومن أبرز اقتراحات ديمبلبي توسيع نطاق الوجبات المدرسية المجانية لتشمل ما يصل إلى 1,5 مليون طفل إضافي في بريطانيا، وزيادة المعايير البيئية والرفاهية في الزراعة، وخفض استهلاك اللحوم والألبان بنسبة 30 في المائة.

في المقابل، أكد وزير البيئة جورج يوستيس أن الوزراء لا يريدون أن يقلّل الناس من استهلاك هذه المنتجات. ويأتي تجاهل الحكومة للوجبات المدرسية المجانية في وقت تظهر أرقام حديثة صادرة عن الحكومة أن عدد الأطفال الذين يحتاجون للحصول على وجبات مجانية في المدارس ارتفع إلى 1,9 مليون. ومنذ يناير/ كانون الثاني عام 2022، كان 1,9 مليون تلميذ في حاجة للحصول على وجبات مدرسية مجانية، ما يشكل 22,5 في المائة من عدد التلاميذ في البلاد. مع ذلك، اقتصرت الوثيقة المكونة من 27 صفحة على تقديم بعض التوصيات، وتجاهلت معالجة مساهمة أسعار الغذاء في أزمة الكلفة المعيشية أو معالجة الدعوات لاستهلاك كميات أقل من اللحوم والألبان. وبدلاً من ذلك، شملت السياسات المحددة القليلة التي اختارتها الحكومة زيادة في إنتاج الطماطم المحلي والمزيد من الاستزراع السمكي، وهو أمر مثير للجدل بيئياً، بالإضافة إلى تسهيل بيع واستخدام لحم الغزال البري. أضاف ديمبلبي، بحسب صحيفة «الغارديان»: «قالوا إننا نحتاج إلى بروتينات بديلة، من دون أن يذكروا الحقيقة التي لا مفرّ منها، وهي أن استهلاك اللحوم في هذا البلد لا يتوافق مع نظام الزراعة الذي يحمي الزراعة ويحتجز الكربون. فالإستراتيجية تتجاهل أي طموح لتقليل استهلاك اللحوم»، مشيراً إلى أن «85 في المائة من أراضي المملكة المتحدة المزروعة تُستخدم إما لزراعة غذاء للماشية أو لتربية اللحوم».

من جهتها، اعتبرت أحزاب المعارضة عن قلقها. وقال وزير النقل في حكومة الظل في حزب العمال جيم مكماهون إن الحكومة «ليس لديها أي طموح على الإطلاق لمعالجة الأزمات المتعلقة بأسعار الغذاء». وتعليقاً على الإستراتيجية القومية للغذاء، قالت رئيسة قسم الغذاء والغابات في منظمة السلام الأخضر لويزا كاسون إن الحكومة تجاهلت علماء المناخ والخبراء لصالح جماعات الضغط في الصناعة، ما سيؤدي إلى إدامة نظام غذائي معطل لترى كوكبنا «يطهو نفسه». أضافت: «في حال الاستمرار على هذا النحو، نتجه نحو مستويات كارثية من الاحترار لكوكبنا».

في نهاية المطاف، يبدو جلياً أن الحكومة اختارت تجاهل الدليل الواضح على وجود أعداد كبيرة من الأطفال الذين هم في حاجة حقيقية إلى وجبة مدرسية مجانية. وأظهر تقرير جديد نشره فريق عمل فقر الأطفال (CPAG) أن طفلاً واحداً من بين كل ثلاثة أطفال في عمر الدراسة في بريطانيا يعيش في فقر، ولا يحصل على وجبات المدرسة المجانية نحو 800 ألف طالب.